الطائفية وإشكالية الثابت من مجلس الإدارة إلى الميثاق

وضاح يوسف الحلو

عبر انوجاده السياسي تعرض لبنان لتحديات لا ضفاف لها كانت تهب عليه من جهة القوى الدولية لتتصادم مع القوى المحلية المطالبة بالتغيير، وعلى نتائج هذا الصدام كان يجري رسم الكيان اللبناني العام لأقليات دينية ما كانت لتتناقش لولا الدسائس الخفية للقوى الطامحة اقتصادياً في هذه المنطقة. وفي هذا السياق، لا بد من تحديد الانفراقات بين ما هو طائفي، وما هو ديني. فاذا كانت الطائفية التجسيد الطقوسي ـ الخرافي للدين، وهي مستمرة من خلال مؤسساتها النظرية ذات الجلباب التاريخي، فان الدين هو الاشراقة الاخلاقية لتمدين مئات الملايين من الناس التائهين في صدأ الحركة الحياتية التي فرضت عبادة الاوثان على تنوعاتها.

وتصدأ القلوب كما يصدأ الحديد فكان الدين مخلصها الاخلاقي! والطائفية ظاهرة قديمة في هذه المنطقة، تعود جذورها العفنة الى نظام القائمقاميتين حيث انوجد مجلس ادارة مشكل على اساس طائفي ثم تكرس نظام الطائفية في قانون المتصرفية الى ان جاء دستور ١٩٢٦، ونص المادة ٩٥ التي ساعدت على ولادة التشريعات السياسية حفاظاً على حقوق الطوائف لا الاديان في المشاركة بالحكم مع تلازم هذا التوجه بسيطرة الاقطاع السياسي الامر الذي أعاق بناء دولة حديثة بهدف تعزيز الولاء الوطني، والانصهار الفكري... الثقافي بين اللبنانيين. والخطوة هنا هي ان الطائفية تحولت الى حالة تعصب، ونوع من الكزاز الاجتماعي مع الاشارة الى ان الهيمنات الطائفية الاولى بدأت مع فتوحات الفرنجة كغطاء للمشروع السياسي ـ الاقتصادي الذي ارتدى جلباب الدين.

لهذا، جاء في «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني» ما يلي: «الغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف، وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية». الى ان تقول الوثيقة: «الغاء قاعدة التمثيل الطائفي، واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة، والقضاء، والمؤسسات العسكرية، والامنية، والمؤسسات العامة، والمختلطة، والمصالح المستقلة باستثناء، وظائف الفئة الاولى، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص اية وظيفة لأية طائفة». وقد تحقق بعض هذه الاهداف، اهمها: الغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية. ان الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للطوائف اللبنانية عشية وضع الوثيقة الوطنية، هو الذي فرض الغاءها على اساس اعاقتها بناء وطن معافى، وسليم الدورة الدموية.

صحيح، ان الامتيازات الاولى للطائفية بدأت مع الفتوحات الصليبية ثم تكرست في نظام القائمقاميتين إلا ان الاقطاع السياسي هو المسؤول الاول عن بناء الطائفية، وعدم تلطيفها ثم تطويرها انسجاماً مع حقائق العصر. ان النظام الطائفي، هو المسؤول عن اعادة ضخ الاقطاع السياسي، وبالتالي صيانة المكاسب الاقتصادية التي جاءت عن طريق هذه الطائفية. لهذا، نرى ان قوى كثيرة تعوق بناء الدولة الحديثة بما يعني ذلك من انصهار وطني، وعيش مشترك. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت منذ ٢١/٩/١٩٩٠ لتطوير شكل الممارسة الطائفية فان الواقع اللبناني ما زال يعاني من رذائل الطائفية إذ جرى استبدال القاعدة القديمة بقاعدة جديدة هي قاعدة التوازن الطائفي، اي اننا كسرنا استئثار الموارنة بالحكم انتقالاً من دولة الطائفية ومن يدعمها الى دولة الطوائف، وهذا ما لم يرده المشروع في الطائف، او في التعديلات الدستورية التي جرت على أساسه.

أغلب الظن ان الحداثة لن تتمكن من العيش مع الطائفية بل مع الدين بوصفه حالة ربّانية تحمل عولمة تاريخ من طراز آخر

لقد حاولت الطائفية خلال السنوات العشر الماضية تقديم بعض الحلول لكنها اخفقت حتى انها استمرأت اخفاقها فحاولت الحلول مكان الحركات الدينية القادرة فعلاً على تقديم البدائل الناجحة، وطرح الافكار الثورية الدينية التي يحتضنها الدين الاسلامي، والدين المسيحي. وبعيداً عن الكسل الفكري، فان المستقبل المتطور حافل بالمتغيرات، وما علينا كلبنانيين إلا تحديد موقعنا في هذه المتغيرات المتوقعة سواء على الصعيد الثقافي ام على الصعيد الفكري ـ الاخلاقي، لهذا، نحن نرى ان القوى الاجتماعية ـ السياسية المقررة في اعادة بناء النظام اللبناني تمر في مرحلة تدقيق خياراتها الاستراتيجية على ضوء المتغيرات التي جرت الاشارة اليها. وهنا، لا بد من الاقتراب الملموس من الوضع الطائفي على كواشف العولمة المعاصرة الآتية الينا على خطى الامر الذي سيدخل تعديلات عميقة على ارتباطات لبنان بالنظام العالمي الجديد.

والمساءلة هنا: كيف سيكون دور الطائفية؟

أغلب الظن ان الطائفية بترددااتها القوية ستذبل أمام خطى العولمة، وان الحداثة لن تتمكن من العيش مع الطائفية انما مع الدين بوصفه حالة ربانية حاملة عولمة تاريخية من نوع آخر. لنعترف، ان الطائفية التي جُزَّ رأسها في الطائف هي وليدة الازمة الاقتصادية من التضخم الى غلاء المعيشة على الرغم من ان النظام المصرفي اظهر قدرة عالية على التكيف مع متغيرات التسعينات، وربما سيكون هذا النظام المصرفي هو الاقدر على التأقلم مع خطوات العولمة التي ستخلق اوضاعاً غير مستقرة لكنها لن تتمكن من معايشة الطائفية التي ستفشل في تحويل نفسها الى ظاهرة سياسية او اقتصادية. صحيح، ان لبنان الحديث نشأ على مرتكزات طائفية لكن هذه الطائفية لم تستطع تحويل نفسها الى ظاهرة وطنية على الرغم من انهيار المؤسسات الحزبية، وانسلاخ الناس عنها. وأكثر من ذلك، لم تتمكن الطائفية من تحويل نفسها الى قيمة اخلاقية بل اكتفت بتناغمها مع الاقطاع السياسي على اساس اسطوري بسبب فشل العقل العملاني اللبناني من القيام بدوره.

اذن، نحن امام مساءلة كبرى: لماذا الطائفية؟

هناك عوامل عدة تدفع لبناء العقل الطائفي، منها: الامتيازات الاقتصادية للاقطاع السياسي، الازمة الاقتصادية المتشرشة منذ السبعينات، ضيق سوق العمل مع استمرار لبنان الساحة الوحيدة المقاتلة لإسرائيل، فشل العقل المختبري او العملاني في تحديث الذهنية اللبنانية اتساقاً مع سرعة تطور الثقافة، والاكتفاء بالاستيراد، شحوب الحالة الثقافية، بما في ذلك، الحالة الثقافية المسيحية، والاسلامية تحت ضغط عامل الخوف من المتغيرات التي تحدثها الثقافة المعاصرة التي تتحول رويداً الى حالة عولمة وحيدة الجانب. ومن المؤسف القول ان الاكتمال التاريخي الحتمي لدور القوى القبلية لم ينجز مهمته حتى اليوم، ولا يرى في الافق بدايات اضمحلاله، واذا كانت القوى القبلية لم تنجز مهمتها بعد فهذا معناه ان القوى الطائفية مستمرة بعيداً عن صحيح الدين. واذا كانت القوى القبلية مفقسة للقوى الطائفية فان الحداثة المستورة ستصطدم بهذه الطائفية، وان السنوات المقبلة ستشهد بعض الاندحار لقوى الطائفية التي انتعشت بعد الطائف بسبب ضمور العقل المختبري اللبناني، وتالياً، العربي.

وأخيراً، تبقى هذه الطائفية مؤشراً على التعصب السياسي لدى قوى الاقطاع العائلي، ولا دليل على ازدهار الحالة الحزبية كخطوة لخنق الانفلاش الطائفي. واذا كانت الاسطورة خط الدفاع الاخير عن تقدمية الطائفية فلا بد من الانشوطة لاعدام الاسطورة عبر فكر حر، وحرية تعبير، وتقليص الازمة الاقتصادية للدخول في العصر الحداثي او الثقافي المقبل. والاستدلالات النظرية لا تكفي بل المطلوب وضع القطن المطهر في الجرح المؤلم.